



التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة اسرياً

(دراسة تطبيقية على المؤسسات العاملة في محافظة قلقيلية)

د. محمد بسام أبو علية

استاذ مساعد – كلية التنمية الاجتماعية والاسرية- قسم الخدمة الاجتماعية-جامعة القدس المفتوحة فلسطين
(المساعد الاكاديمي جامعة القدس المفتوحة)

البريد الإلكتروني: melbah@qou.edu

المخلص

هدفت الدراسة إلى معرفة التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة اسرياً ودور هذه المؤسسات في مناصرة المرأة وتمكينها من اجل مواجهة العنف الذي تتعرض له النساء المعنفات داخل المجتمع الفلسطيني، وتم بناء استبانة لجمع البيانات موزعة على (30) فقرة ومكونة من ثلاثة أبعاد. وقد كشفت نتائج الدراسة أن مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً كانت مرتفعة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة النسبة المئوية (77.87%)، كما وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغيرات الدراسة وبهذا تقبل الفرضية الصفرية، وبناءً عليه اوصت الدراسة بضرورة وضع خطة وطنية للتوعية بمشكلة العنف الأسري يشارك في صياغتها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، سواء الاجتماعية أو التعليمية والنفسية والعمالية والاقتصادية للحد من العنف الأسري.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الحكومية وغير الحكومية، مناصرة المرأة، العنف الاسري.



Integration of the Efforts of Governmental and Non-Governmental Organizations Working in the Field of Advocacy for Domestically abused Women

(Applied study on institutions operating in Qalqilya Governorate)

Dr. Mohamed Bassam Abu Elba

Assistant Professor - Faculty of Social and Family Development - Department of Social Work - Al-Quds Open University Palestine (Academic Assistant Al-Quds Open University)

Email: melbah@qou.edu

ABSTRACT

The study aimed to know the integration between the efforts of governmental and non-governmental organizations working in the field of advocacy for domestically abused women and the role of these institutions in advocating and empowering women in order to confront the violence that battered women are exposed to within the Palestinian society. A questionnaire was built to collect data distributed on (30) paragraphs and components. of three dimensions. The results of the study revealed that the extent of integration between the efforts of governmental and non-governmental organizations working in the field of advocacy for domestically abused women was high on the total degree, high in percentage terms(%77.87) , The results also showed that there were no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) in the extent of integration between the efforts of governmental and non-governmental organizations working in the field of advocacy for domestically abused women due to the variables of the study, thus accepting the null hypothesis, and accordingly the study recommended the need to develop a national plan for awareness The problem of domestic violence participates in its formulation by governmental and non-governmental institutions, whether social, educational, psychological, labor and economic, to reduce domestic violence.

Keywords: governmental and non-governmental organizations, women's advocacy, domestic violence.



المقدمة

ان استقرار المجتمعات ورفاهيتها ترتبط ارتباطاً وثيقاً برفاهية واستقرار مكوناتها الاساسي وهي الاسرة، فعلى الرغم من الحرص في اختيار شريك الحياة، الا أن معظم الأزواج يواجهون مشاكل في التفاعل والاتصال فيما بينهم، فأنماط الاتصال بين الزوجين هو تفاعل بين الزوجين بالأفكار والمشاعر بطرق لفظية وغير لفظية (Abbasi & Afsharinina, 2015)، فقد تظهر الصراعات بين الزوجين، وهذا يتطلب قدرة في التعامل مع شريك الحياة بطريقة إيجابية مبنية على التفاهم، والتواصل الفعال، وقدر من التنازل لتحقيق التوافق الزوجي وتخفيض الصراعات، بالإضافة لتغيير بعض العادات والأنماط السلوكية استجابة لأدوار الزواج، فالزواج المبني على أسس سليمة وأهداف مستقيمة وواضحة يؤدي إلى السعادة والتوافق الزوجي، والزواج الناجح الذي يكون فيه انسجام وتوافق هو الزواج الذي يتقبل كل طرف فيه الطرف الآخر، بمزاياه وعيوبه ونقائصه، ويسود به التوافق والرضا الزوجي (صالح، 2007)، وهذا يحتاج الى أسلوب واطار معرفي للفرد يختار منه الاستراتيجيات والاساليب الملائمة للتعامل مع مهمات الحياة وواجباتها (أبو أسعد ودردير، 2014، ص15).

عرّف المجتمع الإنساني العنف الأسري منذ قتل قابيل أخاه هابيل، تلك الظاهرة التي تمتد جذورها في كل الأمم والثقافات فهو قديم قدم الأزل تعددت وتنوعت أنواعه وأشكاله فأصبح منه العنف السياسي، والعنف الأسري الذي يتمثل في العنف ضد المرأة، والعنف ضد الطفل، والعنف ضد كبار السن والعنف ضد الأخوة... الخ.

شكلت ظاهرة العنف وما زالت أهمية كبرى في التاريخ الإنساني لأنها لازمت البشرية مع ظهور الانسان، أن العنف يطرح نفسه بقوة في حياتنا الاجتماعية، ويرتبط اجتماعيا وثقافيا في التنوع الجغرافي.

وسلوك العنف من سمات الطبيعة البشرية يتسم بها الفرد والجماعة، وهو قديم قدم الانسان لانهل يتشكل من الأنماط السلوكية التي تعلمها الانسان في فترة زمنية معينة. وهو ظاهرة اجتماعية تطورت وتجاوزت حدودها إلى أن أصبحت مشكلة نجد تفسيرها عبر مراحل التاريخ الإنساني إذ توجهها الطاقات البشرية ونزعاتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية أي أنها تمتاز بطاقة التنازع والقوة إذ أن الانسان باعتباره مدني فهو متوجه لإشباع حاجاته الفطرية الطبيعية التي ولد عليها. (حجازي، 2014، ص14)

إن ظاهرة العنف الأسري من الظواهر المجتمعية التي تؤثر على مختلف النواحي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع الفلسطيني خاصة، فهي تحد من فرص تطور وتقدم المجتمعات تجاه قضايا التنمية خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان وقضايا الفقر والبطالة.

فالعنف عندما يصبح جزءاً من ثقافة المجتمع سيؤدي بالطبع لتوقف نموه وازدهاره بعكس ثقافة التسامح، والولاء، والمحبة التي تعمل على تطويره ونمائه. (ابو عدوان، 2013، ص2)

إن قضية العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني لم تحظ بأهمية كافية لدى صنّاع القرار فمن خلال الدراسات والتقارير التي رصدت تلك الظاهرة فهي في عملية في تزايد مستمر بسبب ضعف آليات التدخل وعجزها عن وضع حدٍّ لهذه الظاهرة.



مشكلة الدراسة:

يعد العنف الاسري ضد المرأة جريمة من الجرائم المعقدة والتي تمثل خطراً كبيراً في بناء المجتمع لما يسببه من اعتداء على الإنسان في ذاته وكرامته وعلى المجتمع في سلامته وثقتهم ببعضهم، حيث أنها مشكلة من أهم مشاكل الأسرة والمجتمع والتي تؤثر على المرأة بشكل كبير وعلى الأسرة والمجتمع ككل، ويرى الباحث ان ظاهرة التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أهم من الأسس التي يعتمد عليها في مواجهة هذه الظاهرة.

لذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على مدى التكامل بين دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة اسرياً وما دورها على المجتمع والمرأة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال مناصرة المرأة
2. معرفة الآثار النفسية الاجتماعية والنفسية للعنف على المرأة تبعاً للمتغيرات التالية (الجنس، والمؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، مجال العمل)
3. اتخاذ الإجراءات اللازمة والمؤدية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة
4. التعرف على الدور التنسيقي للمنظمات الحكومية والأهلية في مجال مناصرة المرأة والحد من العنف.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة بما تقدمه من منفعة للمجتمع حيث ان العنف ضد المرأة ظاهرة اخذة بالازدياد داخل المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية بشكل عام، مما يستدعي تنسيق الجهود ما بين المؤسسات الاهلية والحكومية للحد من هذه الظاهرة، كما تتجلى أهمية البحث لدى العاملين والدارسين في الاختصاص، وكذلك تبرز أهميته في المؤسسات المهتمة بالموضوع مع إبراز أهمية الدور الذي تقوم به المرأة في الحد من تعرضها للعنف الاسري والمس بكرامتها، والتعرف على دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة لمناصرة المرأة ومواجهة ظاهرة العنف الاسري.

أما الأهمية النظرية لهذه الدراسة فتكمن في أنها قد تكون منطلقاً لدراسات أخرى، بما توفره من أدب نظري ودراسات سابقة ذات علاقة، وأداة تم التحقق من صدقها وثباتها في مجالي الإدارة التربوية وتكنولوجيا التعليم . ويؤمل أن تشكل هذه الدراسة إضافة معرفية نوعية للمكتبة العربية بشكل عام، والمكتبة الفلسطينية بشكل خاص.

كما تعد هذه الدراسة، من الدراسات العربية القليلة التي تبحث في جهود المنظمات المناصرة للمرأة حسب علم الباحث.



فرضيات الدراسة:

1. لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسريا.
2. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسريا تعزى لمتغير الجنس.
3. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسريا تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسريا تعزى لمتغير المسمى الوظيفي.
5. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسريا تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

مصطلحات الدراسة:

الاسرة: "تلك العلاقة التي تربط بين رجل وامرأة أو أكثر معا بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤوليتهم نحو الأطفال، سواء كان هؤلاء الأطفال أبنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني. (حليلو، 2013، ص230)

العنف ضد النساء: هو العنف الموجه ضد النساء بجميع أشكاله، الجسدي، النفسي، الجنسي، اللفظي، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية وذلك بسبب كونها انثى، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي الى خلق ضرر أو ألما جسديا أو نفسيا أو جنسيا أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، النتائج الرئيسية. رام الله فلسطين- ص 39)

العنف الاسري: الاعتداء البدني أو النفسي الواقع على الأشخاص والذي يحدث تأثيراً أو ضرراً مادياً أو معنوياً يعاقب عليه القانون. ويرتبط بالعنف معانٍ عديدة وشبيهة، مثل الإساءة، والضرر، والإيذاء. (مخولفي، 2015، ص30)

العنف ضد المرأة: ويعرفه قاموس مصطلحات المركز العربي للمصادر والمعلومات بأنه: كل عنف يقع في إطار العائلة ومن قبل أحد أفرادها بما له من سلطة أو ولاية أو علاقة بالمجنني عليها، ويعرفه الإعلان العالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة: على أنه: أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي أو جنسي أو نفسي للمرأة، ويشمل التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحرية سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة. (المجالي، 2018، ص242)



المناصرة: هي عملية تسعى من خلالها الأفراد أو المجموعات إلى إحداث تغيير على مستوى التشريعات والممارسات المتعلقة بها، والتأثير على المؤسسات والمجموعات والأفراد من ذوي العلاقة من أجل تحقيق مصلحة ما. (دليل المتدربين على المناصرة، 2019، ص9)

التعريف الاجرائي للمناصرة: مجموعة من الأنشطة المنظمة مصممة بغرض التأثير على سياسات وتحركات الآخرين لتحقيق تغييرات إيجابية في معيشة وقائمة على أساس الخبرة والمعرفة بالعمل مباشرة مع المعنفة وعائلتها ومجتمعاتهم.

المنظمات الحكومية: انها هيئة دولية دائمة تضم عددا من الدول، تتمتع بإرادة مستقلة، تهدف إلى حماية المصالح المشتركة للدول الأعضاء (الفتلاوي، 2010، ص21)

المنظمات غير الحكومية: هي جزي اساسي من المجتمع المدني، تعتمد في عملها على مجموعة من برامج التطوير الاجتماعي والثقافي والتنمية التي تهتم بقضايا المجتمع، وتعتمد في عملها على تقديم التقارير التي توضح الوضع السائد فيه، وكيفية تطويره وحل مشكلاته، حيث تعتمد على المشاريع الممولة بشكل رئيسي من بلدان العالم المتعددة. (مسعود، 2015، ص11)

واقع المرأة الفلسطينية:

يعد المجتمع الفلسطيني احد المجتمعات التي يصعب دراستها بسبب تركيبته المتنوعة والفريدة، ومع اختلاف هذا المجتمع عن المجتمعات الأخرى نجد المرأة التي تشكل أساس هذا المجتمع تتمايز ادورها في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما خلق شخصية للمرأة مختلفة بعض الشيء بسبب طبيعة وقسوة الظروف التي تحيط بها، والمرأة الفلسطينية تقع ضحية للعنف المجتمعي الاسري او السياسي او الاجتماعي، ورغم الاهتمام المتزايد بمفهوم "العنف ضد النساء"، إلا أنه يصعب إيجاد معنى موحد ومتفق عليه لهذا المفهوم. وهناك الكثير من المصطلحات المستخدمة في أنحاء عديدة من العالم، وفي نظريات وحقول اجتماعية واقتصادية ونفسية مختلفة. وأكثر النماذج شيوعا هو مصطلح "العنف الاسري"، لكن هناك اتفاق عالمي أخذ بالازدياد على انه يجب التعامل مع "العنف ضد النساء" على انه عنف مبني على النوع الاجتماعي، بغض النظر عن حدوثه داخل الاسرة أو خارجها، لأنه محصلة للمكانة المتدنية للمرأة في الاسرة والمجتمع مقارنة بالمكانة الأعلى للرجل. (الحاج يحيى، 2013، ص3).

في السياق الفلسطيني، ومن الناحية النظرية هناك شبه إجماع في المجتمع الفلسطيني على التعريف الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال مسح العنف في المجتمع الفلسطيني عام 2011، حيث يشير إلى ان "العنف ضد النساء: هو العنف الموجه ضد النساء بجميع أشكاله، الجسدي، النفسي، الجنسي، اللفظي، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتهديد بهذه الأعمال، والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية وذلك بسبب كونها انثى، سواء كان بشكل مباشر او غير مباشر، ويؤدي الى غلحاق ضررا أو ألما جسديا أو نفسيا أو جنسيا أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في الحياة العامة او الخاصة." (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012)

تم اعتماد هذا التعريف من قبل اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء، والتي تشكلت بقرار رسمي من مجلس الوزراء الفلسطيني في العام 2008 من عدة وزارات: وزارة شؤون المرأة، وزارة الشؤون الاجتماعية (التنمية الاجتماعية لاحقا)، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة الاعلام، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ديوان قاضي القضاة، دار الافتاء الفلسطينية، وحدة شؤون



المحافظات في مكتب الرئيس، الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومنتدى المنظمات الاهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، وهي اللجنة التي تم تكليفها بإنجاز الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني للأعوام 2011-2019. (وزارة شؤون المرأة، فلسطين)

أنواع العنف الأسري:

اتسعت ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني نتيجة الظروف السيئة التي فرضها الاحتلال الصهيوني، حيث أساليب القهر النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديداً خطيراً على الأجيال القادمة، وهو يتطلب مسؤولية تقع على عاتق صنّاع القرار والسياسيين والمفكرين والعلماء ورجال الدين ووسائل الإعلام، للمساهمة الجادة في توعية وتوجيه الناس للحد من أشكال العنف من أجل بناء جيل صاعد قادر على العطاء ويتمتع بدرجة عالية من التوافق والصحة النفسية.

يعد العنف أحد المشكلات الخطيرة التي تعاني منها الأسرة التي أصبحت تنسم بالتناقض الظاهري، وذلك لأن العنف أصبح أمراً شائعاً داخل تلك الجماعة الاجتماعية التي من المفترض أن تكون مبنية على الحب والمودة والتراحم.

أسباب انتشار العنف ضد المرأة:

1. تعاطي المواد المخدرة:

هناك علاقة وثيقة بين تعاطي المواد المخدرة وبين سلوك العنف والانتهاك الجنسي للمرأة وقد اعتمدت نظريتين الأولى: هي نظرية إنكار المسؤولية والتي تذهب إلى الفرد عادة ما يبرر سلوكه المنحرف بأنه قد فعل ذلك وهو تحت تأثير المخدر، كما تشير النظرية الثانية على فكرة تعطيل الزمن وتذهب إلى أن الناس يتناولون الكحوليات ليفعلوا ما يحلو لهم ولا يستطيعون القيام به في صحوهم.

2. الأدب والفن الإباحي:

تكشف معظم الدراسات التي تناولت الانتهاك الجنسي للمرأة إلى مشاهدة الرجال للفن الجنسي الإباحي أو قراءة الأدب المكشوف، فالفن الإباحي سواء كان مادة مكتوبة أو مصورة كان عاملاً مشجعاً على ارتكاب السلوك الجنسي العنيف.

3. انتشار الفضائيات.

4. الابتعاد عن التربية الخلقية السليمة. (محمد، 2010، blog.harassmap.org)

الاماكن التي تتعرض فيها المرأة للعنف:

1. العنف الذي يحدث داخل الأسرة:



الناجم عن التوظيف السيء للقوة تجاه الأضعف داخل كيان الأسرة، وهو أكثر أماكن العنف شيوعاً، حيث تشير بعض الإحصائيات في بلدان كثيرة من العالم أن 20-50% من النساء ممن شملهن البحث قد تعرضن للضرب من قبل الزوج، 52% من النساء الفلسطينيات من غزة والضفة الغربية تعرضن للضرب على الأقل مرة واحدة في العام 2000، و23% منهن تعرضن للذبح والركل والإيقاع، و33% للصفع، و16% للضرب بعضاً أو حزام، و9% هوجمن بأداة حادة من قبل أزواجهن وبينت و9% أنهن تعرضن للعنف النفسي، 51% تعرضن للإهانة والسباب واللغة البدنية وتسميتهن بأسماء مهينة من قبل أزواجهن ويصل الأمر إلى حد الأزمة والتي تتطلب علاجاً جسدياً أو نفسياً. (العادلي، 2005، www.annabaa.org)

2. العنف الذي يحدث في إطار المجتمع:

يشمل الاغتصاب، التعدي الجنسي، المضايقة والتعدي الجنسي في أماكن العمل والمؤسسات التعليمية والأماكن العامة. (وزارة شؤون المرأة، 2019، www.mowa.pan.ps)

أشكال العنف ضد المرأة:

1. العنف الجسدي: الذي يشمل في العنف الموجهة لجسد المرأة من لكم، صفع، ركل، رمي، الاجسام الصلبة، استخدام بعض الآلات الحادة أو التلويح بها للتهديد باستخدامها أو ضربها وقتلها.
2. العنف النفسي: تتجلى في التقليل من أهمية ودور المرأة من خلال إطلاق بعض الألقاب عليها ونعتها بصفات لا تليق بكائن بشري، فالسب والشتم والتهميش، والهجر، والإهمال، كل أشكال العنف الموجه ضد المرأة، والترهيب والخوف، مما يسبب شعور المرأة بالخوف وكذلك النظرات المخيفة، والإشارات والحركات الجسدية والصوت المرتفع وتكسيه أشياء وتحطيم بعض أغراض البيت.

العنف الجنسي : لدى ذكر كلمة العنف الجنسي، يبتدي الى الاذهان لاغتصاب، إلا أن الاغتصاب هو أحد أشكال العنف الجنسي ضد المرأة وهناك أشكالاً أخرى من العنف الجنسي والذي تتعرض له المرأة بشكل يومي، ويعرف العنف الجنسي على أنه فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها، من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك، أو اجبار المرأة على القيام بأعمال جنسية وانتقاد أسلوبها في العلاقة الجنسية واجبارها على ممارسة الجنس تعد احد اشكال العنف الجنسي، إجبار النساء على ممارسة الدعارة والتحرش الجنسي في أماكن العمل أو داخل الأسرة أو في الأماكن العامة. (مجيد، 2013، www.ahewar.org)

أسباب العنف الأسري ودوافعه:

العنف الأسري مشكلة اجتماعية وأخلاقية تؤثر بالمجتمع وتتأثر به، من هنا كان الحرص من جانب المؤسسات المجتمعية على الاهتمام بالعنف الأسري ودراسة أسبابه والوقائع المؤدية له وسبل الوقاية منه. فالعنف الأسري في المجتمعات العربية يختلف عنه في المجتمعات الغربية، ويرجع ذلك لاختلاف التربية والتنشئة المتعلقة بالدين والمجتمع. بالرغم من سرعة انتشار ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني إلا أن الاهتمام بها لا يعد كافياً من قبل المسؤولين وصناع القرار ورجال الدين. (مخلوفي، 2015، ص55)



أولاً: الأسباب السياسية:

أدت سياسة المحتل الصهيوني القائمة على الظلم والاستبداد والقهر والقمع إلى ضغوط نفسية واجتماعية كبيرة ناجمة عن القتل والأسر والتعذيب والحروب والهدم والإبعاد إلى جانب معاناة أبناء الشعب الفلسطيني من الانقسام البغيض بين أبنائه، فيؤثر هذا على سلوكيات الكثير من الأشخاص في تعاملهم مع أفراد أسرهم، سواء على المحيط الشخصي أو الخارجي فيؤثر في حياتهم سواء الخاصة أو العامة. فشعور الأفراد بالظلم سواء من المحتل أو من أبناء الشعب يؤدي لحدوث الكثير من الصدمات النفسية نتيجة لأحداث الاعتقال السياسي والتعذيب، ينتج عن هذا أثراً سلباً في حياة الأفراد على جميع المستويات الحياتية سواء النفسية أو الاجتماعية أو الأكاديمية، فيؤدي لاضطرابات نفسية تتمثل في الخوف والقلق والاكتئاب والإحباط والتفكير في الانتحار لدى بعض الحالات ذات الإيمان الضعيف والنفوس المريضة. (حجازي، 2014، ص20)

ثانياً الأسباب الاقتصادية:

يعتبر العنف الأسري الذي يمارس على أفراد الأسرة كرد فعل طبيعي لسوء الأوضاع الاقتصادية التي يعاني منها رب العائلة الذي لا يستطيع الإيفاء بمتطلبات أسرته وتوفير احتياجاتهم، فجنده يستخدم العنف وسيلة لتفريغ شحنات الغضب والخيبة بسبب الفقر والبطالة أو حتى تدني الراتب الوظيفي الذي لا يغطي احتياجات أسرته نظراً لكثرة عددهم. وقد يكون ضيق مساحة المنزل سبباً في نشوء العنف لدى الكثير من الأسر الفلسطينية، فمعظم الأسر في المجتمع الفلسطيني أسر نووية ممتدة.

ومن أصعب صور العنف الموجه من الوالدين للأبناء هو قتل الوالد لولده بسبب الفقر، والذي نهى الله سبحانه وتعالى عنه فقال " ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم". (المجالي، 2018، ص249)

ثالثاً: الأسباب الثقافية:

يؤثر الإعلام ومشاهدة المسلسلات والأفلام (الأكشن) على تعزيز العنف في نفسية الطفل والشباب والوالدين. فالكثير من أفلام الكرتون المشاهدة من قبل الأطفال تدفع للعنف، إلى جانب مشاهدة المصارعة لدى الصغار والكبار أيضاً تدفع للعنف، وكم من القصص المأساوية التي تحدث في مجتمعنا العربي عامة والفلسطيني خاصة بسبب هذه المشاهد كقيام أطفال بشنق أنفسهم أو الإلقاء بأنفسهم من البلكونات لتقليد مشهد شاهدته بالتلفزيون أو بألعاب (البلاي ستيشن) خاصة الألعاب الحربية، وأكثر المتأثرين بها هم فئة المراهقين خاصة عند مشاهدتهم لأفلام تُحتمل على القتل أو الاغتصاب نتيجة لمشاهدة مشاهد سيئة عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة كالتلفزيون والانترنت وغيرها.

كما أن البعد عن القيم والأخلاق وعدم مراقبة الأهالي لأبنائهم يدفع لارتكاب سلوك العنف. إلى جانب اختلاف القيم من جيل لآخر بين المحافظ والمتحرر (صراع الأجيال) يؤدي للتمرد من قبل الأبناء على آباءهم فيدعمون ممارسة العنف ضد الأبناء.

إن لوسائل الإعلام دوراً سلباً بل سلبياً تجاه ظاهرة العنف الأسري الذي يؤثر سلباً على سلوكيات الأطفال ويؤثر على شخصيتهم، حيث سلوكيات العدوان التي تتمثل في السب والشتم والضرب ... ويتطور السلوك العدواني مع الزمن ليتحول الشخص لمجرم يقتل ويسرق ويغتصب ويدمن على المخدرات وغيرها من مظاهر العنف المستشرية في هذا العصر. (حجازي، 2014، ص25)



يؤكد د. أحمد حماد على دور الإعلام الفعال في تأثيره على الأفراد والجمهير الفلسطينية فعلى الجميع أن يعوا دور الإعلام في التأثير على سلوك الأفراد لأنه أصبح عناك نوع من الحقد والكراهية نتيجة لتأثير وخطورة الإعلام الحزبي لذا يجب على وسائل الإعلام كافة كسر حاجز الصمت.

كذلك ترى د. أمينة زقوت أن سمات العنف واضحة على المجتمع الفلسطيني لأنه يعيش ثقافة المقهور وبدأت تظهر عليه صفات وسلوكيات على الأفراد تتسم بالعنف وتمارس في مجتمعنا. فتقافة المحبة والتسامح والرحمة قد ضاعت في عباءة العولمة والماديات فصار العنف القيمي والسلوكي يمارسان بشكل واضح في الشوارع والمنازل. (مخلوفي، 2015، ص62)

رابعاً: الأسباب الاجتماعية:

إن الإهمال والتفرقة في المعاملة والتمييز بين الأبناء، وتشجيع الطفل على سلوك العنف يؤدي للعنف الأسري. كذلك المشاكل الأسرية بين الزوجين وفقدان الحنان والعطف نتيجة انفصال الوالدين يؤدي ذلك لعدة مشاكل سلوكية، تتمثل في العنف الذي يتولد لدى الأبناء، إلى جانب ثقافة التمييز بين الذكور والإناث، والسماح لهم من ممارسة العنف على غيرهم، حرمان الكثير من الإناث من حقوقهن المتمثلة في التعليم والعمل والزواج ينتج عن هذه السلوكيات حدوث حالات الاكتئاب وضعف الثقة بالنفس وضعف التحصيل الدراسي، انخفاض مستوى الذكاء، زيادة حالات الانتحار التي أصبحت ظاهرة في مجتمعنا الفلسطيني في السنوات الأخيرة.

إلى جانب هذه الأسباب تعتبر دوافع العنف الأسري كثيرة منها:

- ضعف الوازع الديني يدفع لممارسة العنف الأسري سواء كان جسدياً أو نفسياً.
- كره الأشخاص الآخرين يؤدي لارتكاب الجرائم كالقتل إلى جانب سلوك الغيرة والحسد يؤدي للعنف.
- الإدمان وتعاطي المخدرات دافعاً رئيسياً للعنف الأسري بشتى أشكاله.
- تدني المستوى التعليمي والثقافي والفكري لدى الأفراد يدفع لسلوك العنف.
- عدم التكافؤ بين الأزواج كفارق العمر واختلاف المستوى التعليمي يؤدي لحدوث مشكلات أسرية تدفع للعنف الأسري (حجازي، 2014، ص35)

مما سبق يتضح أن العنف الأسري يؤدي لنشوء عقد نفسية وحالات مرضية وتفكك للروابط الأسرية، وضعف الثقة بالنفس وعدم الشعور بالأمان وعدم التوافق والتفاهم بين أفراد الأسرة. فالأمن النفسي يتحقق لدى أفراد الأسرة من خلال الشعور بالحب بين الآخرين فيشعر بالأمن والأمان.

فظاهرة العنف الأسري ليست بجديدة على المجتمع الفلسطيني، حيث زاد انتشارها لتعدد العوامل والضغطات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية التي تقف خلفها والمعاناة التي يعانيها المجتمع الفلسطيني، وكذلك بسبب عدم معالجة هذه الظاهرة بأسلوب علمي سليم، ولغياب الخدمات المعنية الكافية لوجودها.



دور المنظمات في مناصرة المرأة

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أجهزة مستقلة يتم إنشاؤها بموجب قانون دستوري أو تشريعي وتمولها الدولة مانحة إياها صلاحيات خاصة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. ويتضمن هذا الدور حماية وتعزيز جميع حقوق الإنسان.

حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين حقوق إنسانية أساسية تضمنها مجموعة من المعاهدات والقرارات والإعلانات والأرضيات وبرامج العمل الخاصة بحقوق الإنسان. والمعاهدة الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة هي اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري. غير أن حقوق المرأة وعدم التمييز عناصر أساسية لمعايير الأمم المتحدة الأخرى التي تتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتم الإقرار بأهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في التزامات الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون التي تعهدت بتسهيل إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية المستقلة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون.

فضلا عن ذلك، أقرت الدول المشاركة من خلال خطة عمل منظمة الأمن والتعاون لعام 2004 لتعزيز المساواة بين الجنسين صراحة بالدور الذي يمكن أن تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال وكلفت مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بـ« توفير الدراية والدعم لبناء المؤسسات الديمقراطية لتعزيز المساواة بين الجنسين مثل مكاتب ديوان المظالم على المستويين المحلي والوطني ويتولى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان تنفيذ هذا الجانب من خطة العمل من خلال تجميع وتسهيل تبادل الممارسات الفضلى والخبرات على مستوى منطقة منظمة الأمن والتعاون. (دليل مؤسسات حقوق الإنسان، 2012، ص10)

ثمة مجموعة من الآليات المؤسسية لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون. وتعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الجزء الوحيد من تركيبة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين التي تتضمن أيضاً أجهزة حكومية ومؤسسات مستقلة ومن المجتمع المدني وغيرها من الجهات. وبالرغم من أن التحليل الشامل للآليات المؤسسية لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يتجاوز نطاق هذا المشروع، إلا أنه من الأهمية بمكان أن يبذل الفاعلون المتنوعون جهوداً مشتركة وأن يقيموا بشكل موضوعي كيفية تحديد مواقعهم في سياقهم الوطني. وإقراراً بأهمية دور الأجزاء المختلفة لتركيبية الجنسانية، لا بد من بذل جهود لتتلاقى التداخل في الاختصاصات والأنشطة لتعظيم المخرجات مع الموارد المتوفرة وتوفير أعلى قيمة مضافة في حماية وتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. (دليل مؤسسات حقوق الإنسان، 2012، ص11)

الدراسات العربية والاجنبية

دراسة (محمد، 2019) بعنوان: العنف الاسري والمرأة العاملة دراسة ميدانية في مدينة الديوانية ترى غالبية النساء في الدراسة ان العامل الاقتصادي يحتل النسبة الأكبر من حالات العنف ضد النساء حيث تبين ان العامل الاقتصادي يلعب دورا هاما في ارتكاب العنف ضد المرأة داخل الأسرة، وهنا يأتي دور المؤسسات الحكومية والأهلية لمناصرة ومساعدة المرأة. اما دراسة (جعان والطيف، 2019) بعنوان: العنف الاسري وعلاقته بالاندفاعية وتوصلت الى ان النساء يعانن من العنف الاسري بدرجة متوسطة وكذلك ان يتصفون بالاندفاعية، وان هنالك علاقة موجبة ودالة احصائية بين العنف الاسري والاندفاعية لدى افراد المجتمع. أما دراسة (علي، 2019) بعنوان: ثقافة العنف عند الأطفال، دراسة أنثولوجية في مدينة بغداد الجديدة استنتجت الدراسة بأن معظم حالات العنف الأسري كانت مصاحبة للحالات المرضية كإدمان الكحول والأمراض العقلية النوعية



والحالات النفسية عبر الأزمات والحروب المتوالية التي مر بها البلد وجاءت دراسة (الإسكوا، 2013) بعنوان: **مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية: جهود متعددة القطاعات** والتي تقدم هذه الدراسة عرضاً أولياً للخدمات والبرامج المقدمة للناجيات من العنف ضد المرأة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وتنظر في طبيعة نظام الإحالة الموجود في هذه الدول لحماية الناجيات من العنف وتزويدهن بالخدمات التي يحتجنها، ولا بد لها كذلك من وضع سياسات وبرامج لتمكين النساء الناجيات من العنف اقتصادياً واجتماعياً من خلال العمل على تأهيلهن وبناء قدراتهن ومهاراتهن وتأمين فرص العمل لهن. وهدفت دراسة (فرج، والشيوخ، 2004) إلى دراسة الفروق بين المتعرضات للعنف وغير المتعرضات له في عدد من المتغيرات الشخصية والإكلينيكية وتمثل في: الاكتئاب، والوسواس القهري، واضطراب الضغوط التالية للصدمة، واضطرابات النوم، والأبعاد المختلفة لمفهوم الذات. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (242) من الإناث من طالبات جامعة الكويت بالكلية. وأكدت دراسة (Jawad, 2020) بعنوان: **معضلة العنف المنزلي في تفاهات سوزان جلاسييل** على ان العنف المنزلي، أو كما يعرف أحياناً باسم تعاطي الأسرة، والذي عادة ما ستصل بالبيئة المحلية أو كما هو الحال في المعاشرة أو في الزواج. يمكن أن تتخذ أشكال جسدية أو لفظية أو اقتصادية أو عاطفية. وعلى الصعيد العالمي، فإن معظم العنف المنزلي الموجه بأغلبية ساحقة لصالح الإناث لأنها تميل إلى تجربة والحصول على أشكال قاسية من العنف، وعلى الأرجح لأنها لا تنطوي على حميمية، أو حتى في بعض الأحيان شركاء غير حميم، في عملية تقرير المصير العقلي والجسدي -دفاع. وقام مولاي (Molaei, 2016) بدراسة هدفت لفحص اسلوب الحياة وعلاقته بالرضا الزوجي لدى الطلبة المتزوجين من جميع الجامعات في مدينة تبريز في إيران، وقد وكانت طريقة البحث ارتباطية وصفية. أجريت الدراسة على الطلبة المتزوجين من جامعات تبريز خلال العام 2013-2014، وتكونت العينة من (383) طالباً وطالبة من متزوجين منهم (276) اناث و(107) ذكور، استخدم الباحث مقياس اسلوب الحياة (walker, 1990) ومقياس الرضا الزوجي (enrich, 1986). وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط بين اسلوب القائم على التفاعل الايجابي والارتياح الزوجي. وأشارت تحليلات الانحدار المتعددة إلى أن أسلوب الحياة يمكن التنبؤ به بنسبة 20 % من التباين في الارتياح الزوجي وتشير هذه النتائج إلى أن تزويد المتزوجين وتوعيتهم في فهم اسلوب الحياة يمكن أن يساعد الأزواج على إثراء حياتهم الزوجية. وفي دراسة غاربي وسانجويماير وجاوباني، (Gharibi, M., Sanagoumoharer, G., & Yaghoubinia, F. 2016) والتي اجريت بهدف تحديد العلاقة بين نوعية الحياة والرضا الزوجي لدى الممرضات في مستشفى الضمان الاجتماعي في زاهدان، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وارجيت العينة على 103 من المتزوجات، واستخدم البحث مقياس نوعية الحياة، ومقياس الرضا الزوجي من اعداد الباحث، وأظهرت النتائج أن نوعية الحياة التي يكون فيها قيود، ومعوقات في الحياة الزوجية، عدم وضوح الدور تنعكس بشكل سلبي على الحياة الزوجية والتي تؤدي الى حدوث مشكلات وبتالي انخفاض في الرضا الزوجي. وفي دراسة الماسي وخابري وفرحاني وحميات (ALMASI, Khabiri, Farahani, & Hedayat, 2010) والتي هدفت الدراسة لفحص العلاقة بين اسلوب الحياة والرضا الزوجي بين موظفي هيئة تسجيل الملكية والأملاك في سندج بإيران، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، واستخدم الباحث مقياس اساليب الحياة ومقياس الرضا الزوجي من أعداد الباحثين، تكونت عينة الدراسة من (59) زوجاً. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة بين اسلوب الحياة القائم على تكامل الادوار والاهتمام بالصحة واللياقة البدنية والرضا الزوجي، في حين أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين مدة الزواج والرضا الزوجي وذلك أنه كلما كانت مدة الزواج أكثر كلما قل الرضا الزوجي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة، فقد استنتج الباحث ان الأبحاث والدراسات السابقة لها أهمية كبيرة في توضيح موضوع الدراسة (التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة اسرياً "دراسة تطبيقية على المؤسسات العاملة في محافظة قزوين").



فقد تطرقت الدراسات السابقة إلى موضوع العنف بأنه ظاهرة اجتماعية تؤدي إلى الكثير من الآثار الاجتماعية والنفسية على المرأة ومعرفة الإجراءات المناسبة التي يمكن اتخاذها للتخفيف من آثار العنف على المرأة.

كما أكدت الدراسات السابقة أن العنف هي ظاهرة منتشرة في معظم المجتمعات، ومن هذه الدراسات (أحمد وجلال، 2020) و(محمد، 2019) و(جعدان والطيف، 2019) و(النجم، 2018) و(الربيعي، 2016) لمعرفة العلاقة بين أشكال العنف ضد المرأة وأهم النتائج ترتيب أشكال العنف ضد المرأة.

يلاحظ من الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع للعنف ضد المرأة وآثاره الاجتماعية والنفسية على المرأة. وهذا ما تميزت به دراستي الحالية التي تناولت موضوع التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة اسرياً "دراسة تطبيقية على المؤسسات العاملة في محافظة قلقيلية".

الطريقة والإجراءات

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في مؤسسات مناصرة المرأة محافظة قلقيلية في الفصل الدراسي الثاني من في العام الدراسي 2021/2020.

عينة الدراسة:

أجريت الدراسة على عينة حجمها (50) من العاملين في مؤسسات مناصرة المرأة محافظة قلقيلية في الفصل الدراسي الثاني من في العام الدراسي 2021/2020، تم اختيارهم بطريقة عشوائية والجدول (1)، (2)، (3)، (4)، توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة.

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

النسبة المئوية (%)	التكرار	الجنس
32.0	16	ذكر
68.0	34	انثى
100.0	50	المجموع

جدول رقم (2): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية (%)	التكرار	المؤهل العلمي
94.0	47	بكالوريوس
4.0	2	ماجستير فأكثر
2.0	1	دراسات عليا
100.0	50	المجموع



جدول رقم (3): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

النسبة المئوية (%)	التكرار	سنوات الخبرة
26.0	13	أقل من 5 سنوات
26.0	13	من 5-10 سنوات
22.0	11	من 11-15 سنة
26.0	13	أكثر من 15 سنة
100.0	50	المجموع

جدول رقم (4): توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص

النسبة المئوية (%)	التكرار	التخصص
36.0	18	مرشد تربوي
52.0	26	أخصائي اجتماعي
12.0	6	أخصائي نفسي
100.0	50	المجموع

منهج الدراسة:

اتبع في هذه الدراسة المنهج الوصفي نظراً لملاءمته طبيعتها حيث يتم في هذا المنهج جمع البيانات وإجراء التحليل الإحصائي لاستخراج النتائج المطلوبة.

أداة الدراسة:

اعتماداً على أدبيات البحث والدراسات السابقة واستشارة الخبراء تم بناء استبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة واشتملت على 30 فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية كما في الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): فقرات الاستبانة تبعاً لمحاور الدراسة

الفقرات	عدد الفقرات	الأبعاد	
7-1	7	البعد الأول: الآثار الاجتماعية على المرأة	1
17-8	10	البعد الثاني: الآثار النفسية على المرأة	2
30-18	13	البعد الثالث: دور المؤسسات	3
30 فقرة		المجموع	



تقنين أداة الدراسة

صدق الأداة: تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المختصين واوصوا بصلاحياتها بعد إجراء التعديلات عليها وقد تم إجراء تلك التعديلات وإخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

ثبات الأداة: للتحقق من ثبات الأداة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا لاستخراج الثبات فبلغت نسبته الكلية على فقرات الاستبانة (911). وهي نسبة ثبات تؤكد إمكانية استخدام الأداة.

المعالجة الإحصائية: بعد جمع البيانات تم إدخال بياناتها للحاسب لتعالج بواسطة البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss)، وقد استخدمت النسب المئوية والمتوسطات الحسابية الموزونة واختبار (ت) (T-test) لمتغير (الجنس)، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغيرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص) نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الذي نصه:

ما مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال، استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة.

وقد أعطي للفقرات ذات المضمون الإيجابي (5) درجات عن كل إجابة (موافق جداً)، و(4) درجات عن كل إجابة (موافق)، و(3) درجات عن كل إجابة (محايد)، ودرجتان عن كل إجابة (معارض)، ودرجة واحدة عن كل إجابة (معارض جداً)، ومن أجل تفسير النتائج أعتمد الميزان الآتي للنسب المئوية للاستجابات:

جدول رقم (6) ميزان النسب المئوية للاستجابات

درجة الاستجابات	النسبة المئوية
منخفضة جداً	أقل من 50 %
منخفضة	من 50% - 59%
متوسطة	من 60% - 69%
مرتفعة	من 70% - 79%
مرتفعة جداً	من 80% فما فوق

وتبين الجداول (7،8،9) النتائج، ويبين الجدول (10) خلاصة النتائج

1) النتائج المتعلقة بالبعد الأول (الآثار الاجتماعية على المرأة)

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والنسب للبعد الأول

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	تأثر الحياة الشخصية للمرأة المعنفة وجعلها عرضة لنقد المجتمع.	4.00	80	مرتفعة جداً
2	يعد العنف ضد المرأة انتهاك لحقوقها الاجتماعية في الحياة.	4.36	87.2	مرتفعة جداً



مرتفعة	79.2	3.96	يقل العنف ضد المرأة من قدرتها على التوافق الاجتماعي.	3
مرتفعة جدا	83.2	4.16	العنف ضد المرأة يؤثر على علاقاتها مع أصدقائها وأسرتها.	4
متوسطة	66	3.30	العنف ضد المرأة يؤدي إلى فقدانها سمعتها.	5
مرتفعة جدا	80.4	4.02	يطور العنف ضد المرأة لديها اتجاهات سلبية ضد المجتمع والعلاقات الاجتماعية.	6
مرتفعة جدا	80.4	4.02	يؤثر العنف ضد المرأة على قدرتها على رعاية أسرتها.	7
مرتفعة جدا	79.48	3.97	الدرجة الكلية	

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

جدول رقم (8): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للبعد الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
8	يتسبب العنف ضد المرأة في حدوث اضطرابات عصبية.	4.22	84.4	مرتفعة جدا
9	يزيد العنف ضد المرأة من معتقداتها السلبية عن ذاتها وشعورها بالعجز.	3.98	79.6	مرتفعة
10	تشعر المرأة بالإهانة والإذلال بسبب تعرضها للعنف الاسري.	4.16	83.2	مرتفعة جدا
11	يؤدي العنف ضد المرأة إلى ضعف الثقة بالنفس والضغط النفسي.	4.16	83.2	مرتفعة جدا
12	فقدان المرأة المعنفة بها الثقة بالأماكن المماثلة لمكان التعنيف.	4.00	80	مرتفعة جدا
13	العنف ضد المرأة يؤدي إلى الشعور بانعدام الأمان الاجتماعي.	4.14	82.8	مرتفعة جدا
14	فقدان المرأة المعنفة الثقة بالأشخاص الذين يقومون بالعنف.	4.38	87.6	مرتفعة جدا
15	تشعر المرأة المعنفة بفقدان التركيز وأوجاع في الرأس.	3.92	78.4	مرتفعة
16	ينتج عن العنف ضد المرأة الشعور بالغضب باستمرار.	3.96	79.2	مرتفعة
17	ينتج عن العنف ضد المرأة أعراض جسدية وفقدان الوزن.	3.90	78	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.10	82	مرتفعة جدا



يتبين من الجدول رقم (7) السابق أن مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً على بعد (الأثار الاجتماعية على المرأة) كانت مرتفعة جداً على الفقرات (2، 1، 4، 6، 7) حيث كانت نسبتها المئوية أكثر من (80%)، وكانت مرتفعة على الفقرات (3) حيث كانت نسبتها المئوية (79.2%)، وكانت متوسطة على الفقرة (5) حيث كانت نسبتها المئوية (66%) وكانت النسبة المئوية للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة النسبة المئوية (79.48%).

(2) النتائج المتعلقة بالبعد الثاني (الأثار النفسية على المرأة)

يتبين من الجدول رقم (8) السابق أن مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً على بعد (الأثار النفسية على المرأة) كانت مرتفعة جداً على الفقرات (8، 10، 12، 13، 14) حيث كانت نسبتها المئوية أكثر من (80%)، وكانت مرتفعة على الفقرات (9، 15، 16، 17) حيث كانت نسبتها المئوية من (70% - 79%)، بينما كانت النسبة المئوية للاستجابة على البعد الثاني مرتفعة جداً بدلالة النسبة المئوية (82%).

(3) النتائج المتعلقة بالبعد الثالث (دور المؤسسات)

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للبعد الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
17	توجد قوانين وتشريعات تحد من ظاهرة العنف الاسري	3.90	78	مرتفعة
18	يوجد اهتمامات قانونية من الجهات المختصة ضد العنف الاسري	3.54	70.8	مرتفعة
19	تحاول المنظمات الوصول الى المعنفات اسرياً والاهتمام بها	3.50	70	مرتفعة
20	تقوم المؤسسات بدورها الكامل تجاه المعنفات اسرياً	3.46	69.2	متوسطة
21	توجد قوانين او تشريعات تسمح التدخل في الاسرة عند عدم موافقة المرأة في الشكوى	3.14	62.8	متوسطة
22	عملية التقليد الأعمى لكثير من الثقافات يعمل على انحراف الأسر عن القيم الاجتماعية الأصيلة في المجتمع	3.14	62.8	متوسطة
23	تطوير مفهوم الأسر المنتجة عبر المشروعات الإنتاجية الصغيرة يعمل علي تحسين الظروف المعيشية مما يؤدي بدوره إلى الاستقرار النسبي للأسرة	4.00	80	مرتفعة جداً
24	توجيه وسائل الإعلام للاهتمام بالبرامج الأسرية ودور التنشئة الاجتماعية السليمة في منع الانحرافات وتغيير الاتجاهات والقيم	3.90	78	مرتفعة
25	هناك علاقة تكاملية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمناصرة المرأة	3.84	76.8	مرتفعة
26	يوجد تواصل بين المؤسسات في حال وجود حالة عنف اسرية	3.50	70	مرتفعة
27	توجد ندوات ولقاءات بين المؤسسات لمناقشة حالات العنف الاسري والمعنفات في المحافظة	3.62	72.4	مرتفعة



رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
28	هناك تعاون كبير من قبل حماية الاسرة في قسم الشرطة مع مؤسسات مناصرة المرأة.	3.68	73.6	مرتفعة
29	تستجيب قسم حماية الاسرة في قسم الشرطة لاي شكوى عنف أسري ومتابعة الحالة والاهتمام بها.	3.88	77.6	مرتفعة
30	توجد قوانين وتشريعات تحد من ظاهرة العنف الاسري	3.70	74	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.61	72.15	مرتفعة

يتبين من الجدول رقم (9) السابق أن مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً على بعد (دور المؤسسات) كانت مرتفعة جداً على الفقرات (23) حيث كانت نسبتها المئوية (80%)، وكانت مرتفعة على الفقرات (17، 18، 19، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30) حيث كانت نسبتها المئوية من (70% - 79%)، وكانت متوسطة على الفقرات (20، 21، 22) حيث كانت نسبتها المئوية من (60% - 69%) وكانت النسبة المئوية للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة النسبة المئوية (72.12%).

4) خلاصة النتائج وترتيب المحاور والدرجة الكلية للاستجابات:

جدول رقم (10): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للأبعاد والدرجة الكلية للاستجابات

الرقم	المجال	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	الأثار الاجتماعية على المرأة	3.97	79.48	مرتفعة
2	الأثار النفسية على المرأة	4.10	82	مرتفعة جداً
3	دور المؤسسات	3.61	72.15	مرتفعة
	الدرجة الكلية	3.89	77.87	مرتفعة

أقصى درجة للفقرة (5) درجات

يتبين من الجدول رقم (10) السابق أن مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً كانت مرتفعة على البعد الأول والثالث حيث كانت نسبتها المئوية من (70% - 79%)، وكانت مرتفعة على البعد الثاني حيث كانت نسبتها المئوية (82%) وكانت النسبة المئوية للاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة النسبة المئوية (77.87%).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس الثاني الذي نوصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$ في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، سنوات الخبرة، التخصص)؟ وتعلق بهذا السؤال فرضيات الدراسة، والجدول (11)، (12)، (13)، (14)، نتائج فحصها.



نتائج فحص الفرضية الأولى التي نصها:
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير الجنس، لفحص الفرضية تم استخدام اختبار (t) والجدول رقم (11) يبين النتائج

جدول رقم (11) نتائج اختبار (ت) تبعاً لمتغير الجنس

مستوى الدلالة	ت	الانحراف	المتوسط	العدد	الجنس		
.406	-.845-	.71142	3.8571	16	ذكر	الأثار الاجتماعية على المرأة	1
		.57979	4.0294	34	انثى		
.787	-.273-	.57038	4.0500	16	ذكر	الأثار النفسية على المرأة	2
		.56541	4.0971	34	انثى		
.337	.973	.52614	3.7212	16	ذكر	دور المؤسسات	3
		.64101	3.5543	34	انثى		
.908	-.117-	.52610	3.8761	16	ذكر	الدرجة الكلية	
		.41750	3.8936	34	انثى		

دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.05) يتبين من الجدول رقم (12) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير الجنس .

نتائج فحص الفرضية الثانية التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤ 0.05) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير المؤهل العلمي، لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (12) يبين النتائج

جدول رقم (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً / تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	مصدر التباين	الأبعاد
.537	.630	.248	2	.496	بين المجموعات	الأثار الاجتماعية على المرأة
		.394	47	18.511	داخل المجموعات	
			49	19.008	المجموع	
.523	.657	.210	2	.421	بين المجموعات	الأثار النفسية على المرأة
		.320	47	15.033	داخل المجموعات	
			49	15.454	المجموع	
.856	.156	.059	2	.119	بين المجموعات	دور المؤسسات
		.381	47	17.896	داخل المجموعات	
			49	18.015	المجموع	
.522	.658	.135	2	.270	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.205	47	9.637	داخل المجموعات	
			49	9.907	المجموع	



يتبين من الجدول رقم (13) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير المؤهل العلمي على الدرجة الكلية حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الثالثة التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤ 0.05) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير سنوات الخبرة لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (13) يبين النتائج

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً / تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الآثار الاجتماعية على المرأة	بين المجموعات	2.760	3	.920	2.605	.063
	داخل المجموعات	16.248	46	.353		
	المجموع	19.008	49			
الآثار النفسية على المرأة	بين المجموعات	1.082	3	.361	1.154	.337
	داخل المجموعات	14.372	46	.312		
	المجموع	15.454	49			
دور المؤسسات	بين المجموعات	.532	3	.177	.467	.707
	داخل المجموعات	17.483	46	.380		
	المجموع	18.015	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.011	3	.337	1.744	.171
	داخل المجموعات	8.896	46	.193		
	المجموع	9.907	49			

يتبين من الجدول رقم (13) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير سنوات الخبرة وعلى الأبعاد كافة حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

نتائج فحص الفرضية الرابعة التي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤ 0.05) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير التخصص لفحص الفرضية استخدم تحليل التباين الأحادي (ANOVA) والجدول (14) يبين النتائج



جدول رقم (14) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً / تعزى لمتغير التخصص.

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الآثار الاجتماعية على المرأة	بين المجموعات	.346	2	.173	.435	.650
	داخل المجموعات	18.662	47	.397		
	المجموع	19.008	49			
الآثار النفسية على المرأة	بين المجموعات	.111	2	.056	.170	.844
	داخل المجموعات	15.343	47	.326		
	المجموع	15.454	49			
دور المؤسسات	بين المجموعات	.726	2	.363	.987	.380
	داخل المجموعات	17.289	47	.368		
	المجموع	18.015	49			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	.105	2	.052	.251	.779
	داخل المجموعات	9.802	47	.209		
	المجموع	9.907	49			

يتبين من الجدول رقم (13) السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < 0.05$) في مدى التكامل بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مناصرة المرأة المعنفة أسرياً تعزى لمتغير التخصص على الدرجة الكلية وعلى الأبعاد كافة حيث كان مستوى الدلالة لقيم (ف) عليها أكبر من (0.05) وبهذا تقبل الفرضية الصفرية.

التوصيات

- 1- وضع خطة وطنية للتوعية بمشكلة العنف الأسري يشارك في صياغتها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- 2- نشر الوعي الديني من خلال المدارس والمراكز والمؤسسات التي تعنى بالمرأة والطفل للوقاية من العنف.
- 3- عقد ندوات توعوية للأسر الفلسطينية لكلا الجنسين نحو العنف الأسري ومخاطره على الأسرة خاصة والمجتمع عامة في جميع مؤسسات المجتمع المدني.
- 4- يجب على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة أن تشارك في حملات الوقاية والتوعية المجتمعية، للحد من العنف ضد المرأة.
- 5- توفير قاعدة بيانات خاصة بالعنف الأسري، وجرائمه ضد المرأة.
- 6- العمل على حل المشكلات والصعوبات التي تواجه الأسرة كالتفكك الأسري، والفقر وغيرها من المشاكل التي لها تأثيرها على حياة الأسرة وصحتها النفسية.
- 7- العمل مع المجتمع من خلال برامج مستدامة توعويه لبناء المعرفة والفهم للعلاقات بين الجنسين والعنف الجنسي ونواتجه السلبية.
- 8- ضرورة الحفاظ على وجود شبكات للدعم الاجتماعي لمناصرة المرأة وتقويتها.
- 9- دعم دور النساء كصناع قرار وقادة بالتساوي مع الرجال.
- 10- التنسيق داخل المجتمع مع العناصر الفاعلة والقيادات لتعزيز أنشطة الوقاية والاستجابة الفعالة.
- 11- توفير مراكز لتقديم الخدمات التي يجب توفيرها لمثل هذه الحالات في مواقع يتوافر بها الحفاظ على السرية وكرامة الضحية.
- 12- ضرورة الدفاع عن حقوق المرأة بصفة عامة.
- 13- اشراك المجتمع في النقاشات حول العنف الجنسي من خلال حملات اعلامية عامة.



المراجع

الكتب:

1. أبو أسعد، عبد اللطيف ودرير، صالح عبد العزيز. (2015). الاستشارات الأسرية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
2. بحري، منى يونس. قطيشات، نازك عبد الحلیم. (2011) العنف الأسري، ط.1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية: جهود متعددة القطاعات،
4. الحسن، إحسان محمد. (2008) علم اجتماع المرأة- دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، ط.1، دار وائل للنشر.
5. حسين، طه عبد العظيم. (2008) إساءة معاملة الأطفال النظرية والعلاج، ط.1، دار الفكر ناشرون وموزعون.
6. حليلو، نبيل (2013) دور الأسرة في ترسيخ قيم المواطنة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر.
7. الفتلاوي، سهيل حسين (2010) مبادئ المنظمات الدولية العالمية والاقليمية، دار النشر والتوزيع، الاردن، ط.1، سنة 2010، ص21
8. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011، النتائج الرئيسية. رام الله فلسطين
9. يحيى، محمد الحاج (2013) دراسة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني- عرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني

الرسائل والمجلات العلمية

1. احمد، مهدي شهاب. جلال، عمر أكرم (2020) التفكك الاسري نموذج، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية، المجلد 11، العدد (43/2).
2. الانباري، شاكرا (2007) ثقافة ضد العنف، إطلالة على عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية - ط 1 بغداد، أربيل، بيروت.
3. تاج الدين، حنان محمد. العسوسى. (2010) قضايا الاعتداء والعنف ضد المرأة خلال الفترة من 2000-2009، وزارة العدل، قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء، إدارة الإحصاء للبحوث، مصر
4. جعدان، ايمان حسن. والطف، حنين احمد (2019) العنف الاسري وعلاقته بالاندفاعية لدى المراهقين، مركز البحوث النفسية، المجلد 30، العدد 2.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، النتائج الرئيسية. رام الله فلسطين- ص 39.
6. الربيعي، احمد حسن (2018) العنف الاسري ضد المرأة، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد الواحد والعشرون، العدد 3.
7. صالح، عواطف حسين. (2007). الرضا الزوجي وعلاقته بالتعبير الانفعالي والاستثمار المتنوع لشريكة الحياة لدى الرجال المتزوجين من نساء عاملات وغير عاملات. مجلة كلية التربية، طنطا، (37) 45-98.
8. الطاهر، طعبل محمد (2011) المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودورها في علاج ظاهرة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثاني.
9. أبو عدوان، سائد حامد نصر (2013) دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)، رسالة ماجستير غير منشورة من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية - فلسطين.
10. الغامدي، عبد العزيز مسفر محمد ال حسن (2020) دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، (العدد 186:، الجزء الثالث)
11. أبو غزال، نهاية اسماعيل (2017) اتجاهات الطلبة نحو العنف المدرسي في مدارس الجبيل الصناعية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 371 (الجزء الثاني) أبريل.



12. غزالة، هيفاء (2014) تقرير حول العنف ضد المرأة، المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
13. كريم، واثق جعفر (2020) تنمية رأس المال البشري وانعكاساته على الامن الاجتماعي، دراسة تحليلية، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 28، العدد 10.
14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2017، المرأة والسلام والأمن، دور المؤسسات في أوقات السلام والحرب في المنطقة العربية، الأمم المتحدة.
15. المجالي، سميح زيد (2018) العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني " دراسة ميدانية في محافظة الكرك، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول.
16. محمد، انيس شهيد (2019) العنف الاسري والمرأة العاملة دراسة ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 34- الاصدار 1-7.
17. مخلوفي، سعيد بن عبد الله (2015) علاقة العنف الاسري بالسلوك العدواني لدى تلاميذ التعليم المتوسط بمدينة باتنة بالجزائر، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 1.
18. مسعود، هناء، 2015، دور المؤسسات غير الحكومية في تسليح وتسويق الذوات الفلسطينية المانحة في ظل السياق الاستعماري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين)

المراجع الأجنبية

19. Abbasi, F., & Afsharina, K, . (2015). Relationship between Couples Communication Patterns and Marital Satisfaction, TI Journals International Journal of Economy, Management and Social Sciences, (4),3 369-372
20. Almasi, N., Khabiri, M., Farahani, A., & Hemayat talab, R. (2010). The relationship between lifestyle and marital satisfaction in athletes and non-athletes. Journal of Faculty of Physical Education, university of Tehran. Vol.5. p.73-87.
21. Mohammadi, K., Samavi, A., & Ghazavi, Z. (2016). The relationship between attachment styles and lifestyle with marital satisfaction. Iranian Red Crescent Medical Journal, 18(4).35-40
22. Molaei, M. (2016). Relationship between martial satisfaction and life style. International Journal of Humanities and Cultural Studies (IJHCS) ISSN 2356-5926, 874-884

المواقع الالكترونية

23. بهلوي، إبراهيم (2015) العنف ضد المرأة، مظاهره ونتائجه - منشور على الموقع www.alnoor.se/article
24. حجازي، غادة (2014) ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني، <http://ppc-plo.ps/ar/print.php?id=66>
25. الشافعي، مركز الامام (2009) مكانة المرأة في الإسلام، <http://www.ebnmaryam.com>
26. العادلي، حسين درويش (2007) العنف ضد المرأة الأسباب والنتائج، منشور على الموقع www.annabaa.org
27. العادلي، حسين درويش (2011) العنف ضد المرأة، www.genderclearinghouse.org
28. مليجي، أحمد محمد أحمد (2009) مكانة المرأة في الإسلام، <http://www.aleqt.com/>